ولكون ان اصلاح النزق اختير في مذكرها اشرف الجمع نحو ندمانون وان لا يستويا اى المذكر
والمؤنث فيها اى في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او مجروحة كعلامة فلا اتفق
على الشرط والحقه وترك السادس المذكور في الكافية وترك المجموع الثالثة لانه موضعها
اللغة ومؤنث عطف على مذكر والمراد به الاصطلاحي ايضا فيدخل نحو طلحات لو كان
ذا تاء اى في جمع الصحيح تذكر ملحقا الفا وتاء زائدتان وشرطه اى شرط
هذا الجمع لو كان مفرده صفة ان جمع مذكره بالواو والنون اكتفى بادنى
الاحوال ان كان اى ان وجد مذكره كمسلمة لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا
اى وان لم يوجد مذكره فشرط وجود التاء في مفرده كحايضة وطامثة لمن حدث
لها الحيض والطمث فيقال حائضات وطامثات بخلاف الحائض والطامث فانهما
بمعنى من ثبت له احدهما في الجملة اعنى البالغة فجمعهما حوائض وطوامث لا غير والا اى
وان لم يكن جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد سماعا لسلم عن اعتراض الرضي بعدم
الاطراد و الجمع الصحيح مذكرا ومؤنثا مبتدأ وافعال اى جمع على وزنه
كاقواس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين كارغفة وفعلة
بكسر الفاء كغلمة للقلة خبر بمعنى يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة وغيرها اى غير
المذكورات من المجموع للكثرة اى يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال الرضي الظاهر
ان الصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت للاسم
الا جمع قلة كارجل في الرجل او الا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة
وقد يستعار احدهما للآخر مع وجوده كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود الاقراء ولما كان
الاسماء المتصلة بالافعال مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها بخلاف التثنية
والجمع ترك ذكر تفاصيلها وان كانت من المباحث وقد ترك صيغها فقال
المصدر يعمل كفعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق
وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول فان عملهما
لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد مناسبة الاشتقاق بل
مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعتبر نوابه و حال لابد ان على الحال البتة فلا بد من عدم الالتفات اليها
ومن اراد التفصيل فليرجع الى الالباب شرحه ما لم يكن مفعولا مطلقا حقيقة

حقيقة ماكدا او نوعا او عددا فلا يعمل حينئذ لان العمل في لفعله وهذا من فروع
التقدير المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا في لب الالباب والرضي
وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي وهذا لا يفيد الامتناع ونحو
ضربت ضرب الامير اللص باعمال المصدر يجوز لان تسميته بالمطلق مجاز كذا في الرضي
الا لو كان المطلق بدلا عن فعله المحذوف وجوبا استثناء مفرغ من
الظرف المحذوف ولو للمصدرية بتقديره لان العمل لفعله في كل موضع او وقت
الا موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا فعند السيرافي العمل للفعل
المقدر وعند سيبويه للمصدر لقيامه مقام الفعل لا للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل
حتى جوز تقدم معموله عليه واستتار الضمير فيه بجعله كالظرف العامل فعلى كلا المذهبين
يجوز تقدم المعمول كذا في الرضي ولب الالباب خرج الوجهين واحد لا وجهان كما توهم
ومعموله اى المصدر يتقدم عليه لو ظرفا كقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلما بلغ
معه السعي لان المانع نادوله بان مع الفعل فان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وليس المؤول بشيء في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحجم للعامل لملابسته اليه
في الاغلب فيدخل فيما لا يدخله الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل
فيه حرف النفي كقوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره الرضي والجمهور
منعوا مطلقا وقدر والعامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما ولا يضمر فيه نائب الفاعل
اى لا يقع الاضمار في المصدر بان يستتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة بخلاف ضرب
زيدا وذلك لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعهما فيحكم بالاستتار عند عدمه
واما المصدر فالواضع نظر في وضعه الى ما هية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه
المرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الالتزام الحكمي وقيل لو اضمر في مفرد المصدر لاضمر في مثناه
وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما في الفعل راجعان الى
الفاعل وكذا في الصفة بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا وفيه بحث
اما اولا فانا نمنع صحة العكس لوجود المانع على زعمهم في المقيس فكان كالفعل واما
ثانيا فانه لا يجري في التاكيد فلو قيل يجيء فيه فقد غفلت حاله واما ثالثا فلانهم
ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاستتار وان ارادوا الابد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)